متغايرين بحسب الذات والوجود ولا بد ان يكون
بينهما علاقة الحلول والا امتنع الحمل وهذا هو التركيب
الانضمامي الذي قصدنا اثباته فان قيل كيف تتباين
الحمل بينهما ضرورة تباين الوجود وكان مناط الحمل
هو اتحاد الوجود قلت كلا بل مناط الحمل على
الحلول فقط لضرورة بطلان اتحاد الوجود بين المتغا لغان
كما في العرضيات والعرف بين الذاتيات والعرضيات
انما هو بحسب الدخول والعروض فقط لا ان يكون
في حمل الذاتيات اتحاد الذات والوجود والعرضيا ن
بحسب الحلول فقط لما بينا لك ان قابل المناط في
كليهما الحلول فقط فاذا وجد الحلول بين الجنس
والفصل صح حمل كل واحد منهما على الاخر وانما اثرنا
التطويل ليكون النظر باحاطة الاطراف والجوانب
على نمط اليقين فاذا نظرت الى الحد وجدته مولفا
من عدة معاني الجنس والفصل كل منهما كالدر والمنثور
غير الاخر بنحو من الاعتبار فهناك كثرة بالفعل ضرورة ان الجنس
له وجود بالفعل والفصل له وجود اخر فلا يحمل احدهما
على الاخر ولا على المجموع ضرورة ان مناط الحمل عندهم على
اتحاد الوجود فلا يتصور الحمل في فقده وهذا الكلام
الذي ذكره المص نقلا من القوم تقليد فقط ليس
على بصيرة فان الاجزاء الحدية المعتبرة عندهم هي الجنس
والفصل وكل منهما ماخوذ من حيث الاطلاق ولا بشرط
شيء وفي مرتبة الحمل ولا يضر تغاير الوجود الذهني هو
فان المعتبر في الحمل التغاير بحسب التعقل والاتحاد بحسب
نحو اخر من الوجود وهو حاصل هاهنا فان الجنس ح

في

في اعتبار الحد متفصل بتفصل خاص والفصل يتفصل اخر
كذلك وسيجد ان في الفصل النوعي سواء كان بحسب
اتحاد الذات او الوجود كما زعموا او بحسب الحلول
فقط كما بينا تحقيقه فانكار الحمل في مرتبة الحد
المركب من الجنس والفصل منكر حدا اللهم الا اذا اعتبر
التحديد بالاجزاء الخارجية كالمادة والصورة وهو
كما ترى وليس معنى هذا الاعتبار معنى المحدود المنقول اي
من كل وجه فان اعتبار التفصيل غير اعتبار الاجمال لكنه
اذا لوحظ الى ابهام احدهما اي الجنس فيتقيد بالاخر اي
بالفصل متضمنا فيه وقد عرفت ان معنى التضمن
ليس هاهنا على موقعه فان الفصل خارج عن الجنس
غير داخل فيه حاصل له فكيف يتضمن فيه الا ان يراد على
طور المحققين الزاعمين باتحاد الذات والوجود التضمن
بحسب ملاحظة المحكي عنه فان الفصل كانه مندمج
في مرتبة ذات الجنس لاتحاده معه وتحصله له وعلى
المذهب التحقيق الذي اخترناه يكون المراد بالتضمن
هو كون الفصل من الجنس كجزء منه كما يشير اليه
عبارة الشيخ ان الحال المتقوم لوجود المحل في بعض الملا حظات
التفصيلية كجزء من المحل بمعنى انه مشارك للجزء في
التحصيل وان كان بين التحصيلين فرق في الجزء
بحسب الذات والوجود كليهما في الحال المذكور بحسب
الوجود فقط او على كل من التقديرين لا يخلو استعما ل
لفظ التضمن من المسامحة ووصف نوعا لاجل التحصيل
والتقويم كان شيئا موديا الى الصورة الوحدانية التي للمحدود
كاسبالها واما الصورة الوحدانية للمحدود فعند الزاعمين

١٠٠

Copyright © King Saud University